المحنكون في النظام النقدي

أفكار لتقوية النظام النقدي الدولي

عقدت مجموعة من كبار صناع السياسة السابقين والشخصيات البارزة في تخصصاتها العزم على رؤية شيء جيد ينهض من بين رماد الأزمة المالية العالمية. فقد كانت الأزمة فرصة لدفع جدول أعمال الإصلاح قدما– وأيضا كما قال ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولي الأسبق– لتأمين نظام النقد الدولي ضد أي أزمات مماثلة مستقبلا وتوزيع منافع العولمة المحتملة على نحو أكثر إنصافا. وإلى جانب ألكسندر لامفالوسي وتوماسو بادوا– شيوبا (الذي رحل في أواخر عام ٢٠١٠)، دعا كامديسو إلى اجتماع المجموعة عالية المستوى التي كانت وراء مبادرة القصر الملكي (باليه– رويال). ويتحدث كامديسو مع مجلة التمويل والتنمية عن تقرير المجموعة المعني بإصلاح نظام النقد الدولي الصادر في فبراير.

التمويل والتنمية: ما هي فكرة مبادرة القصر الملكي (باليه– رويال)؟

كامديسو: دفعت الأزمة المالية العالمية من لديهم بعض الخبرة في مجال التعاون الدولي إلى إعادة التفكير فيما يجري، وجعلتهم يتساءلون بصفة خاصة عما إذا كان نظام النقد الدولي– أو اللانظام– هو منشأ الأزمة، وبأي درجة. وإن كان الأمر كذلك، فإن الأزمة يمكن أن تمثل فرصة لتطبيق نظام قادر على تحاشي وقوع حدث مماثل في المستقبل، وضمان أن تصبح المنافع المحتملة للعولمة دائمة وموزعة على نحو أكثر إنصافا.

لقد كانت كل هذه الأسئلة تدور في أذهاننا. وعندما أتحدث بصيغة الجمع، فإنني أتحدث عن كثيرين من المحنكين في النظام. لقد تحمسنا كثيرا لرؤية مجموعة العشرين وهي تعيد إدراج مسألة إصلاح النظام في جدول أعمالها هذا العام، بعد أن كانت قد ركزت في السنوات السابقة على جوانب أخرى للأزمة.

وقد طرأت على أذهان بعضنا فكرة أننا يجب أن نضع خبراتنا في الأزمات السابقة تحت تصرف من يتولون زمام المسؤولية حاليا. وقررنا أن نرى ما إذا كنا نستطيع التوصل معا إلى فهم مشترك للمشكلة– من حيث أوجه الضعف الأساسية في النظام وما إذا كان يسمح باستمرار تطور الاختلالات المروعة– وماذا يمكن عمله لترسيخ مزيد من القوة والانضباط في النظام.

وأنشأنا فريقا من ١٨ شخصا ووزعنا على أنفسنا مهمة إعداد بحوث، وطلبنا مساعدة غير رسمية من صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية ومؤسسات أخرى. وطرحنا كل هذه البحوث على المائدة للنقاش بمناسبة اجتماعاتنا في القصر الملكي (باليه– رويال) في باريس– والذي سميت المبادرة باسمه– وسجلنا مجموعة من المقترحات. وكان لي شرف تقديم تقريرنا الأولي لرئيس مجموعة العشرين الرئيس [الفرنسي] نيكولا ساركوزي في ٢١ يناير.

ومنشأ هذه المبادرة خاص تماما، فهي لا تلزم أي بلد، ومصداقيتنا كأفراد هي الشيء الوحيد على المحك. ونأمل في أن يوفر تقريرنا مصدرا للإلهام ويبين أننا عندما نجتمع معا– وكان لدينا ١٥ بلدا ممثلة في المجموعة بروح التعاون الحقيقي– فعندئذ نستطيع إرساء أساس لمزيد من التنسيق التعاوني على مستوى السياسات الاقتصادية.

التمويل والتنمية: لماذا لا تكفي الإصلاحات التي استهلت بالفعل– بما في ذلك ما قامت به مجموعة العشرين– للتصدي للأخطار الكامنة في نظام النقد الدولي؟

كامديسو: إننا نقدّر كثيرا العمل الذي تم حتى الآن، لكننا يجب أن نمضي أشواطا عديدة أخرى على الطريق إذا أردنا التأكد من أن النظام أصبح أكثر أمانا. فلا تزال هناك مخاطر كثيرة لم يتسن التصدي لها بما يكفي فيما تم القيام به حتى الآن، وقد تم النظر في كثير من الأفكار، ولكنها رُفضت في الوقت الحالي. ونحن كأفراد لا نتولى مناصب عامة، نعتقد أنه تجدر إعادة النظر في بعض تلك الأفكار التي نحيت جانبا حتى الآن.

إننا لا نريد رؤية الاقتصاد العالمي يتراجع إلى نظام اقتصادي مفتت، عرضة للمعاناة من الضغوط الحمائية. إننا لا نريد التحول إلى سوق عالمية

الإطار ١

أعضاء مبادرة القصر الملكي (باليه- رويال)

دعا إلى عقد اجتماع المجموعة كل من ميشيل كامديسو المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي؛ وألكسندر لامفالوسي، المدير العام السابق لبنك التسويات الدولية؛ والراحل توماسو بادوا – شيوبا، وزير المالية السابق في إيطاليا. وضم الأعضاء الآخرون سيرغي ألكساشنكو، النائب السابق لمحافظ بنك روسيا المركزي، وحمد السياري، المحافظ السابق لمؤسسة النقد العربي السعودي، وجاك بورمان، مسؤول كبير سابق في صندوق النقد الدولي؛ وأندرو كروكيت، مدير عام أسبق في بنك التسويات الدولية؛ وغويللرمو دي لادهيسا، وزير الدولة السابق للاقتصاد والمالية في إسبانيا؛ وأرمينيو فراغا، المحافظ السابق لبنك البرازيل المركزي، وتويو غيوثين، نائب وزير المالية السابق في اليابان، وزياوليان هوه نائب رئيس الجمعية الصينية للتمويل والأعمال المصرفية، وأندريه إيكارد، نائب المدير العام السابق في بنك التسويات الدولية؛ وهورست كوهلر، المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي؛ وغويللرمو أورتيز المحافظ السابق لبنك المكسيك؛ وماريا راموس، مدير عام الخزانة السابق في جنوب إفريقيا، وواي فينو غوبال ريدي، المحافظ السابق لبنك الاحتياطي الهندي، وإدوين ترومان، مساعد وزير الخزانة الأمريكية السابق؛ وبول فولكر، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

مفتوحة وتنافسية معرضة للمخاطر مثلما هي عليه الآن. كما أننا ندرك أن السنوات التي أعقبت الأزمة مباشرة محفوفة بالمخاطر. إن التدابير الشاملة التي اعتمدتها مجموعة العشرين لن تحقق آثارا إيجابية إلا بعد سنوات عديدة بسبب التأخير الحتمي في تنفيذها.

وأمامنا مخاطر أخرى، منها الإغراء القوي– وإن كان يمكن مقاومته– للعودة إلى منوال العمل المعتاد. ونحن نرى ذلك في الصناعة المصرفية، وأيضا في المؤسسات الدولية. كذلك هناك مخاطر منشؤها أن التغيرات التي اعتمدت أقل مما يجب وجاءت بعد فوات الأوان، مما يترك النظام معرضا للمعاناة من أزمات غير متوقعة ولا يتيح للعولمة أن تقدم كل إمكاناتها وإسهامها الإيجابي في الوصول إلى عالم أفضل.

وما من أحد يعتقد أن هذه المخاطر ستختفي بسهولة ويسر بالتفكير المشوش فيها. فبدون إجراء تغييرات جريئة، فإن هذا الأمر قد ينقلنا إلى عالم أقل استقرارا، ومن ثم لا نستطيع أن نستند إلى مجدنا الذي كسبناه بنبوغنا في هذا الأمر.

التمويل والتنمية: ما السبب في أن الإصلاحات التي أوصى بها الصندوق– بما في ذلك بعض الإصلاحات التي اقترحت في الماضي– قد تتسم بفعالية أكبر حاليا؟

كاميسو: السؤال هو ما إذا كانت ضرورية أم لا. فقد أسهم عدم اعتمادها في المأزق الذي نعانيه جزئيا على أقل تقدير. لقد أخطأنا في تأجيل هذه التغييرات أو بالتخفيف مما جاء في كثير من المقترحات. إننا ندرك حاليا تكلفة المماطلة والتردد. لقد آن أوان التغيير الآن، وإلا ضاعت الفرصة إلى الأبد.

التمويل والتنمية: ما هي الإصلاحات التي أوصى بها الصندوق والتي يجب أن تكون لها أولوية قصوى؟

كاميسو: إنها مجموعة من التدابير. لا يمكنك القول «هنا أمامك شيء مهم، دعنا نفعل ذلك ثم لنرى النتيجة». كلا. إن إصلاحا شاملا جريئا للنظام أمر مطلوب. وينبغي أن نسلم بأن للصندوق شركاء جددا وأقوياء آخذين في الصعود وسيرغبون في الاضطلاع بمسؤوليات كاملة في النظام.

إننا في حاجة إلى نطاق أوسع كثيرا للرقابة من جانب الصندوق، ليس فقط من بُعدَي الحساب الجاري والسياسة النقدية، وإنما على المجال النقدي والمالي برمته. فالهدف النهائي هو توافر رقابة أفضل ووقاية أكثر كفاءة من الأزمات، وتزويد صندوق النقد الدولي بأدوات أقوى للقيام بعمله. وفي هذا الصدد، نقترح تحديد التزامات جديدة للبلدان الأعضاء في الصندوق، والتقرير يصف هذا الأمر بصورة كاملة.

وإنني أعتقد أن الوقت قد حان لدمج وزراء المالية في مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية داخل المجلس كما هو منصوص عليه في مواد اتفاقية تأسيس الصندوق، بل كان يتعين القيام بذلك في وقت سابق.

ويجب أن تسير كل هذه الإصلاحات جنبا إلى جنب وأن يتم اعتمادها سريعا؛ فالأزمة القادمة قد لا تكون بعيدة إذا لم نتحرك.

التمويل والتنمية: كيف يمكن لهيكل الحوكمة العالمي الجديد المقترح أن يغير النظام؟

كاميسو: حسنا، لست أرى تغييرات كثيرة. فأولا، إن إنشاء المجلس قد تأخر كثيرا كما سبق أن ذكرت. وثانيا، إننا نقترح أن تنظم مجموعة العشرين نفسها بنظام الدوائر الانتخابية، وهو ما يسمح لكل بلد أن يكون جزءا فعالا من النظام، وأن تجري استشارته قبل عقد الاجتماعات، وأن يتلقى تقارير مباشرة من أعضاء مجموعة العشرين عن اتخاذ القرارات على المستوى الأعلى.

التمويل والتنمية: أنتم تقترحون توسيع دور حقوق السحب الخاصة للصندوق: ما هي فكرة المجموعة وراء ذلك؟

كاميسو: من اللافت للنظر أن هذه المجموعة التي اتخذت مواقف جدّ متباينة في الماضي بشأن مستقبل حقوق السحب الخاصة أصبحت تسلم الآن بأن حقوق السحب أثبتت أنه يمكنها أن تكون أداة مفيدة– حتى أكثر نفعا في السنوات القليلة القادمة، وربما أكثر أهمية من منظور أطول أجلا. إنك تستطيع أن ترى نوعا من إعادة تنشيط حقوق السحب الخاصة إذا منحت الصندوق منزلة مماثلة لمنزلة مقرض الملاذ الأخير.

التمويل والتنمية: يدعو التقرير إلى تحسين مستوى قياس ومراقبة التغيرات في السيولة العالمية. كيف يمكن تحقيق ذلك بطريقة تقدر على الصمود أمام اختبار الزمن؟

كاميسو: أعتقد أنه كان يجب القيام بذلك في وقت سابق، وأشعر بالأسف لأنني لم أقم بالمبادرة عندما كنت في الصندوق؛ حيث كان العرف هو توزيع المهام بين بنك التسويات الدولية والصندوق؛ وعندما أصبحت القضية محورية بهذا القدر، اقترحنا أن يعمل الصندوق وبنك التسويات الدولية معا بصورة وثيقة لتحقيق هذا الهدف. ونحن على يقين من أن ما ستعمله هاتان المؤسستان معا سيصمد أمام اختبار الزمن.

واليوم، يجب أن تتوافر لدينا رقابة سليمة على السيولة الدولية. وسيتعين على خبراء الصندوق وبنك التسويات الدولية أن يعملوا معا ليحددوا على نحو سليم ما نتحدث عنه– أي تعريف للسيولة ينبغي لنا أن نعتمده، ونوع البيانات التي يتعين علينا جمعها، ثم كيفية تحليل البيانات. كما يتعين عليهم أن يتتبعوا معا عن كثب أكبر التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي وأن يكونوا قادرين على القيام بدور النذير، وهو أمر لا غنى عنه. ■

الإطار ٢

أهم اقتراحات التقرير

شمل تقرير مبادرة القصر الملكي (باليه– رويال) الأكثر تفصيلا الصادر في شهر فبراير ١٨ اقتراحا، يركز كثير منها على الرقابة والتعاون والحوكمة في نظام النقد الدولي.

وفيما يتعلق بالرقابة والتعاون، يتعين على صندوق النقد الدولي أن يستحدث ويعتمد «معايير» لسياسات البلدان الأعضاء، بما في ذلك معايير لسعر الصرف متسقة على المستوى العالمي. والاستمرار في خرق أي معيار أو معايير سيقتضي إجراء مشاورات، واتخاذ إجراء علاجي عند الاقتضاء. وبالنسبة للبلدان المؤثرة على النظام المالي التي يبدو أن سياساتها لا تفي بالمعايير، ينبغي تقييم الامتثال بواسطة هيئة ذات صلة من داخل الصندوق. ومن المتوقع أن يحجم كل بلد عن اتباع سياسات تبعد أسعار الصرف فيه عن المعايير أو تبقيها بعيدة عنها. ويجب على سياسات السلامة الاحترازية الكلية في الاقتصادات المؤثرة على النظام المالي أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى أوضاع سيولة عالمية مناسبة على نطاق واسع.

إن حوكمة نظام النقد الدولي يجب أن تستند إلى هيكل واحد من ثلاثة مستويات، مع تمثيل كافة البلدان من خلال نظام الدوائر الانتخابية التي يمثلها مدير تنفيذي. ويمكن أن يشمل ذلك لجنة استشارية عالمية مؤلفة من الشخصيات البارزة المستقلة.